إدارة الأموال

اتبع الإسلام فلسفة خاصة في إدارة الأموال، ربما تكون هي الفلسفة المالية الوحيدة التي اهتمت بتحقيق البعدين (الربحي– والاجتماعي) وهي بذلك تحقق المعادلة التي يعتقد الكثيرون أنها صعبة الحدوث، بل ربما يتصور البعض أنها قد تصل إلى درجة المستحيل.

لكن على أرض الواقع وضع الإسلام من خلال قول الله تعالى "وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ، يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لأَنفُسِكُمْ فَذُوقُواْ مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ " (التوبة – ٣٤، ٣٥)، إطارا عاما لتحقيق التوفيق بين الربح والخدمات الاجتماعية.

وتبدو عظمة هذا المنهج أنه عندما يؤسس لهذه الفلسفة لا يعتمد على أسلوب العمل الاجتماعي المباشر، ولكنه يتبع سياسة الاستفادة والإفادة، حيث وضع الإسلام من التشريعات ما يضمن منع تركز الثروة في أيدي الأغنياء " كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ " (الحشر– ٧)، دون أن يكون لها

من العائدات ما يضمن شمول نفعها لكل أعضاء المجتمع.

والجدير بالذكر هنا أن القرآن الكريم وهو يؤصل لهذا

المبدأ الهام فرق بين لفظي الادخار والاكتناز، حيث نلاحظ أنه استخدم مفردة يكنزون ولم يستخدم مفردة –يدخرون، وهو فرق لا يلتفت إليه الكثير من الناس.

فالادخار بمعنى حفظ المال لوقت الحاجة، مع أداء زكاته مباح من وجهة نظر الإسلام، أما الاكتناز الوارد في القرآن والسنة– وهو المال الذي لم تؤد زكاته– فقد حرمه الإسلام لدرجة أن الله سبحانه وتعالى توعد أصحابه بالعذاب الأليم يوم القيامة، لأنهم بذلك تسببوا في تعطيل دورة رأس المال، بما يتسبب أيضا في تعطيل دوران عجلة تنمية المجتمع، هذا بالإضافة إلى معنى آخر يجب أن يكون دائما في وعي الباحثين عن دقة المعاني القرآنية، وهو ذلك المعنى المستنبط من باقي الآية القرآنية، " ولا ينفقونها في سبيل الله"، حيث يحيلنا هذا الجزء من الآية إلى المعنى المفهوم من تخويف القرآن الكريم من تبعات الاكتناز.

فمن المعروف اقتصاديا أن الإنفاق المشار إليه في القرآن الكريم لا يقتصر فقط على الإنفاق الخيري (الزكاة والصدقة وما في حكمهما)، ولكنه يمتد لما هو أوسع من ذلك ليشمل أيضا الإنفاق العام الذي تعود عوائده بالخير على المجتمع، بما يمكن أن نطلق عليه دورة رأس المال، لأنه وكما هو معروف

لدى الاقتصاديين أن المال المكتنز هو إما مال أحاطته شبهة الربا أو أنه مال معطل لا يعود بنفع لا على صاحبه ولا على المجتمع، وهو الأمر الذي نهى عنه الإسلام لدرجة أن رسول الله ﷺ قال "اتجروا في مال اليتامى لا تأكلها الزكاة" وهو ما يعني أن نظرية الاكتناز مرفوضة في الاقتصاد الإسلامي، لدرجة أن بعض العلماء ذهب إلى أن الاستثمار أحد الواجبات الكفائية التي لا يجب أن تغيب عن المجتمع، لأن في قيامه نهوض بالأوضاع الاجتماعية من حيث تحسين الأوضاع المعيشية وتوفير فرص العمل والحفاظ على عجلة الحياة الاقتصادية، بما يحقق الكفاية لجميع أفراد المجتمع وحتى لا تتركز رؤوس الأموال في طائفة دون أن يستفيد منها الآخرون.

ومن المعروف أن أصول الاقتصاد الإسلامي تقتضي إقامة الحق والعدل في الأنشطة الحياتية المختلفة بما يحقق التوازن الاقتصادي الذي يمكن الاعتماد عليه في القضاء على الأزمات الاقتصادية باختلاف أنواعها سواء أكانت متعلقة بالإنتاج أو التوزيع أو الاستهلاك.

وقد وضع الإسلام أساسا لهذا التوازن من خلال قول الله تعالى " وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ "(الفرقان- ٦٧)، وقوله تعالى " وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ "(الأعراف- ٣١).

وفي سبيله لتحقيق هذا الهدف وضع الإسلام من الوسائل ما يمهد له، فلم يجعل أتباعه يستغرقون في المادية الميتة

للقلب، ولم يدعهم فريسة لادعاءات الروحية العازلة عن الدنيا، وإنما انتهج رؤية وسطا بين المادية والروحية تعرف للجسم احتياجاته فتلبيها ليس بعيدا عن غذاء الروح، وتعرف للروح متطلباتها، فتحققها دون أن تهمل رغبات الجسد، فكأن إلحاح التوازن الاقتصادي على الواقع العام فرض توازنا

عاما أصبح هو العلامة المميزة للشخصية المسلمة، مصداقا لقول الله تعالى " وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا"(البقرة – ١٤٣) .

فإذا ما تمكن المسلم من التخلق بأخلاق التوازن انعكس ذلك على دنيا الناس، لأنه أوصلهم إلى منطقة التأليف بين القلوب الذي يوصلهم إلى درجة التكافل الاجتماعي الذي يصل بهم إلى درجة التكافل بين الفرد والجماعة بمعنى التوازن بين حاجات ومصالح الأفراد والجماعات الإسلامية، بما يفعِّل قدرة الاقتصاد الإسلامي على حل الأزمات من خلال تحفيزه للجوانب الروحية التي تحرك بواعث التعاون على حل المشكلات الاقتصادية.

الجدير بالذكر أن الاقتصاد الإسلامي وهو يعمل على تحقيق هذه المنظومة اتبع سياسة علاجية من شأنها أن تدمج بين الاقتصاد الفردي بما يحمله من معالم الحرية الاقتصادية في الإسلام وبين الاقتصاد الجماعي وما يحمله من معالجات، بما يمكن من خلاله الوصول إلى حلول من شأنها أن تعمل على سد حاجة الفرد والجماعة في آن واحد، بمعنى تحقيق المصالح الفردية مثل المساعدات العينية والخاصة وتحقيق مصالح المجتمع

مثل بناء المدارس والمستشفيات ومواجهة الكوارث والأزمات.

وبالتالي فإن اختلاف النظرية الاقتصادية في الإسلام عن غيره من الملل الأخرى والمناهج الوضعية المتعددة، يكمن في كونها مؤطرة بأطر وحدود أخلاقية لا تدع مجالا لجموح رأس المال

الذي يقود صاحبه إلى تصرفات غير أخلاقية تجره مع الوقت إلى تصرفات أخرى أكثر عنفا وأشد ضراوة، إلى أن تحوله مع مرور الوقت إلى فكر عصابي يبرر لنفسه كل الأخطاء في سبيل تحقيق الهدف الذي يتطلع إليه، ولعل ذلك هو السبب الحقيقي الذي أصل عند الناس لفكرة ارتباط الجريمة برجال الأعمال، حيث شاع لدى الغالبية العظمى أن تحقيق الثروات لابد وأن يكون مقترنا بأنشطة غير مشروعة.

أما الفكر الإسلامي فمنطقه يختلف عن ذلك تماما، لأنه يعتمد على نظرية "نعم المال الصالح عند الرجل الصالح" المبنية على نظرية " ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما وأسيرا " (الإنسان– ٨) وعلى نظرية "إنما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكورا".

لذلك فإن معالم الإخفاق الاقتصادي التي تبدو في كثير من المجتمعات الإسلامية مردها إلى التخلي عن هذه الفلسفة والبحث عن فلسفات بديلة قد ينتهي إلى نوع من فقدان الثقة بالله وعدم الفهم الصحيح للعقيدة الإسلامية، هذا بالإضافة إلى التقليد الأعمى والأخذ من أفواه البعض دون بحث واجتهاد،

وكذلك سيطرة عوامل الأثرة والأنانية والشهوات على العقول والنفوس وإهمال الدراسات العلمية بصفة عامة، مما يؤدي إلى تفتت الجهود العلمية بانعدام التخطيط والتنسيق والتعاون بين مختلف المؤسسات العلمية.

ربما يتصور البعض أن ما نقوله الآن مجرد نظريات يصعب تحقيقها على أرض الواقع، ولكن الثابت عمليا أن كل هذه النظريات تم تطبيقها بالفعل في عصور النهضة الإسلامية، وقد نجحت في تحقيق الهدف في شكل رؤية اقتصادية لم يعرف العالم لها مثيلا استقت منه البشرية فيما بعد ما اصطلح على تسميته العبادات المالية، التي تمكن الإسلام من خلالها أن يربط الإنسان بربه بعلاقته مع المجتمع المحيط به.

هذه الرؤية الفريدة خرجت بالعبادات في الإسلام عن دائرة الطقوس التقليدية، وإنما أكدت على أن للعبادة مردودا على الواقع الاجتماعي لا يمكن أن نغض الطرف عنه ونحن نتحدث عن العبادات في الإسلام، ففي العبادات الجسدية الخالصة، مثلا نلاحظ وضوح هذا المردود من خلال حديث الرسول ﷺ في الصلاة "من لم تنهه صلاته عن الفحشاء والمنكر فلا صلاة له" وقوله في الصيام "من صام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه" وفي العبادات المالية يقول صلى الله عليه وسلم "حصنوا أموالكم بالزكاة وداووا مرضاكم بالصدقة" وفي العبادات التي تجمع بين الجسد والمادة يقول "من حج فلم يرفس ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه".

إذن كل العبادات في الإسلام ارتبطت بالواقع بصورة تنعكس مباشرة على الذين يؤدونها لدرجة تنقي نفوسهم وتحسن من واقعهم الاجتماعي والنفسي وربما المهني أيضا وتلك هي أهم مميزات العبادة في الإسلام والتي تجعل منه دينا يجمع لأصحابه بين خيري الدنيا والآخرة، بل ويمكنهم من توظيف العبادات لخدمة المجتمع والاستفادة من المجتمع في أداء العبادات.

وأفضل دليل على ذلك، تلك الرؤية الرائعة التي تبناها الإسلام لمكافحة الرق، حيث جعل من العتق جزء هاما من العبادات، أقصد به الكفارات، لدرجة كان من شأنها أن تقضي على الرق نهائيا، وهو الأمر الذي يتبعه الإسلام أيضا في محاربة المشكلات الاجتماعية الأخرى مثل الفقر والبطالة وغيرهما من خلال الزكاة والصدقات والوقف والتبرعات، وبالتالي يحدث الربط بين العبادة والعادة.

ولم تقتصر رؤية الإسلام في هذا الربط البديع على تخصيص عبادات مادية فحسب، ولكنه بالإضافة إلى ذلك دمج بين العبادة الجسدية والعبادة المالية لتجتمعا معا في عبادة واحدة هي الركن الخامس من أركان الإسلام (الحج).

ربما لا يلتفت البعض لعظمة الدمج بين الجسد والمادة في فريضة الحج، فمنذ التجهز للحج، يبذل الحجاج الكثير من الجهد البدني، فضلا عن الجهد البدني الذي يبذله أثناء أداء المناسك، عندما يكون هذا الجهد ممزوجا بجهد مالي آخر سواء من خلال مؤنة الحج أو من خلال الهدي، فإن ذلك يعني

أن الجهد المالي عندما يمتزج مع الجهد البدني، فبإمكانهما أن ينسجا معا منسوجة روحية يشعران بنوع من الارتقاء الذي متى توفر حقق للمجتمع رقيا عاما على كافة المستويات.

الجميل في نظرية الدمج بين المال والجسد في العبادات الإسلامية أنها تستغل المواسم المختلفة للانتفاع بها في صنع هذا التواصل، ففي عيد الفطر مثلا تأتي زكاة الفطر، كما وصفها الرسول ﷺ "طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين" وفي عيد الضحى تأتي الأضاحي لتكون عونا للفقراء ولونا من ألوان التواصل الاجتماعي، ليمنح الغني إحساسا برضا العطاء ويرفع عن الفقير ما يمكن أن يتسلل إلى نفسه من حقد أو حسد تجاه أغنياء المجتمع.

والأكثر تأصيلا لهذا المفهوم الفريد أن يجعل الإسلام من الصدقة الجارية، مددا بالحسنات للميت بعد وفاته، حيث يقول النبي ﷺ "إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث، صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له" وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤصل لفكرة التقرب إلى الله تعالى بالتبرعات المالية.

والاقتصاد الإسلامي في حقيقته،علم متخصص يقوم علي التوجيه الإلهي مع وجود مساحة واسعة للفكر والاجتهاد البشري يتم التوصل من خلاله إلى قوانين ومبادئ وفروض ونظريات في أفضل وضع تصلح للتطبيق الإيجابي الفعال على أكبر نطاق ممكن بشكل يتحقق معه أكبر قدر إجمالي من

المنافع لأكبر عدد ممكن من البشر بأقل تكلفة ممكنة، حيث يتميز بأنه يقوم على شقين أحدهما ثابت إلهي المصدر والآخر متغير بشري، فالباحث في مجال الاقتصاد الإسلامي يجمع بين العقل والنقل، كما أنه يتميز أيضا بالدقة التامة في الثوابت لأنها إلهية، مع الدقة الملائمة في التطبيقات البحثية البشرية، إذ تزداد درجة دقة الباحث بقدر اتباعه للتوجيهات الإلهية مع توافر قدراته في الاستيعاب والتحليل والإدراك، ويتبع هذه الخصيصة أخرى، وهي من معالم الاقتصاد الإسلامي وقوامها الالتزام بحدود معينة للمسائل المسموح للإنسان بالبحث فيها على عكس الاقتصاد الوضعي، ومن هذه الحدود أو الضوابط عدم المبالغة في التساؤلات غير المبررة والتركيز على الأمور التي تتضمن فوائد علمية فعلية مستهدفة.

و هناك العديد من الخصائص المتعلقة بنظرية الاقتصاد الإسلامي من ناحية الفكرة ذاتها، وإن من أجَّل خصائصها الطبيعة المثالية للنظرية التي يقوم عليها، فثبات مصدرها الإلهي يجعلها صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان، ومن آثارها الإيجابية أنها توفر نتائج نهائية أو حقائق لا تحتمل الخطأ أو التأويل، هذا بالإضافة إلى الارتكاز على فقه الأولويات والتصنيف التفصيلي والمتسلسل للأمور والأوضاع، ومن أولوياتها الاهتمام بتحقيق المصالح السلبية ثم تحقيق المصالح الإيجابية، في مرحلة لاحقة إذا تعذر الجمع في الوقت نفسه بين المصلحتين، وفق نظرية (درء المفاسد مقدم على جلب المنافع)،

فضلا عن تصنيف الأمور والمعاملات وفقاً للحلال والحرام.

ومن أهم مميزات النظرية الاقتصادية في الإسلام، أن الوضع الأمثل والتوازني يختلف، ففي الاقتصاد الوضعي فإن الوضع التوازني يتحدد عند نقطة تلاقي رغبات المشترين مع رغبات البائعين، وهذا في الحقيقة يعني حالة الركود لأن الوضع بعدها يهدأ، بينما الوضع التوازني في المنهج الإسلامي يعني المواءمة بين الاحتياجات الروحية والمادية، هذا بالإضافة إلى أنه عند التطبيق تتضح خصائص أخرى للمنهج الاقتصادي الإسلامي، من أبرزها مراعاة النواحي الروحية مع المصالح المادية معاً وفي الوقت نفسه وبنفس درجة الأهمية، ومن تلك الخصائص أيضاً التي يثبتها التطبيق أن الاقتصاد الإسلامي يقوم على الوسطية والاعتدال وهذا ما يجعله أكثر قبولاً من جميع الأطراف غير المتحيزة، مثلا فهو الذي يقر الملكية الخاصة ويدافع عنها كما يراعي مصلحة الجماعة في الوقت نفسه، ومن الخصائص أيضاً أنه يقوم على العدالة وعدم التحيز، فتحقيق المصلحة للفقير والغني هدف أصيل ولا يتحيز لفريق على حساب الآخر، ومن تلك الخصائص أيضاً أن العمار والتقدم ركيزته كما أن السلام والقوة وسيلته والكون كله مجال تطبيقه، فالعمار والتقدم هدف جوهري للإسلام ومن وسائل تحقيقه الحث على العمل الجاد وتشجيع الاستثمار والإنفاق وإجلال العلم.

ومن الضروري هنا التأكيد على أن الأفكار والجوانب الاقتصادية جزء لا يتجزأ من تاريخ البشرية، وقد ظهرت

العديد من الأفكار الاقتصادية قبل ظهور الإسلام، حيث نقل لنا القرآن الكريم أطرافاً متعددة منها، ولأن الإسلام هو دين الفطرة المتأصل في أعماق كل البشر، فقد كانت تلك الأفكار الاقتصادية تتسم بطبيعة إسلامية من حيث اتفاقها مع ما جاء في النصوص الإسلامية من قرآن وسنة، غير أن أكثر تلك الأفكار وأوضحها هو ما احتوى عليه التراث الإسلامي، إذ توجد جوانب وتجارب اقتصادية تطبيقية عديدة يزخر بها التراث الإسلامي، فنموذج عمر بن الخطاب القائم على التخصيص الاقتصادي للوقت، ومعايير الشخصية الصالحة لتولي المناصب القيادية، ومنظور نبذ العنصرية بين أفراد المجتمع مع الاعتراف بوجود الفوارق بينهم، ودفع أفراد المجتمع إلى العمل من أجل التكسب، ووضع آلية لتلبية احتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة، والسلوك المنهجي النموذجي لأخلاق الأمة في وقت الكوارث والنوازل والأزمات، وترسيخ مبدأ المحافظة على المال العام للدولة بآليات فعالة وليس بمطالبات ومناشدات، مع استخدام الإجراءات الفعالة لاستخدامات تلك الأموال ومحاسبة ولاته على الأموال التي اكتسبوها أثناء فترة ولايتهم، كل ذلك شكل نموذجاً رائعاً ومثالياً لمجموعة الأفكار والجوانب الاقتصادية التطبيقية المنبثقة من المنهج الإسلامي.

وفي المقابل، فقد كانت النظرية التجريبية لأبي ذر الغفاري في التعامل مع قضية الفقر، حيث عاب علي المسؤولين تكدس الثروات في أيديهم وشيوع مظاهر البذخ والترف في بعض فئات المجتمع المسلم، كما اقترح إطلاق اسم (مال الأمة) على المال

العام الذي يقال عنه (مال الله) ليذكِّر بحقوق كل الأمة في هذا المال، داعياً في الوقت نفسه إلى الفصل التام بين مالية الحاكم ومالية الأمة.

والاقتصاد الإسلامي، وفقا لكل هذه المحددات يعد طوق نجاة للخروج من الأزمات المالية التي يشهدها العالم، وحالة الفقر ولإعادة توزيع ثروات البلاد وتحقيق العدالة الاجتماعية، خاصة أنه يطرح نفسه بقوة كحل لمواجهة أزمات النظام الرأسمالي الذي يقف وراء الكارثة الاقتصادية التي هزت العالم، وزادت أعداد الفقراء فيه، حيث قدم الإسلام للبشرية أساسيات الاقتصاد الحديث، أخْذًا من القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، إذ أن النظام المالي والاقتصادي الإسلامي له العديد من القواعد التي تعد مميزات مثل الاعتماد على منظومةٍ من القيم والمثل والأخلاق، مثل الأمانة والمصداقية، والشفافية والبينة، والتيسير والتعاون، والتكامل والتضامن فلا يمكن أن نتخيل وجود اقتصاد إسلامي بدون أخلاق، حيث تضمن الأخلاق تحقيق الأمن والاستقرار لكافة المواطنين، فقد حرمت الشريعة الإسلامية المعاملات المالية والاقتصادية التي تقوم على الكذب والمقامرة، والتدليس والغرر، والجهالة والاحتكار، والاستغلال والجشع، والظلم وأكل أموال الناس بالباطل، لذلك فإن الالتزام بالقيم الإيمانية والأخلاقية عبادةً وطاعةً لله، يثاب عليها المسلم وتضبط سلوكه، سواء كان منتجًا أو مستهلكًا، بائعًا أو مشتريًا، وفي

حالة الرواج والكساد وأيضا في أوقات الاستقرار أو أثناء الأزمة.

وقد رأينا كيف أن الابتعاد عنه إلى نظم اقتصادية وضعية يمكن أن يهدد العالم أجمع، فمثلا، يعد تطبيق النظام الرأسمالي هو السبب الرئيسي في زيادة معدلات الفقر، والأزمة المالية التي يشهدها العالم، التي أدت إلي إفلاس بعض البنوك والمصارف والمؤسسات المالية بسبب نقص السيولة وزيادة مسحوبات المودعين، وإفلاس بعض الشركات، والتي كانت تعتمد على صيغة التمويل بنظام القروض بفوائد، وفَقد الوظائف وارتفاع نسبة طالبي الإعانات الاجتماعية الحكومية وغيرها، وقيام بعض الدول بفرض المزيد من الضرائب لتعويض العجز في ميزانياتها بسبب ارتفاع ميزانية الدعم وتقديم المساعدات للشركات والبنوك المقبلة على الإفلاس، وفقدان المقترضين لأصولهم ومنازلهم المرهونة بسبب القروض، وأصبحوا في عداد المُشرّدين واللاجئين والمُهجّرين والفقراء والمساكين.

لكن الاقتصاد الإسلامي تلاشى العديد من أخطاء النظام الرأسمالي، حيث وضع قواعد أساسية في جميع الجوانب، مثل الربح والخسارة، بضوابط الحلال الطيب والأولويات الإسلامية، وتحقيق المنافع المشروعة والغُنْم بالغرم، والتفاعل الحقيقي بين أصحاب الأموال وأصحاب الأعمال والخبرة، والعمل وفق ضوابط العدل والحق وبذل الجهد.

وقد وضع الفقهاء وعلماء الاقتصاد الإسلامي مجموعةً من عقود الاستثمار والتمويل الإسلامي التي تقوم على ضوابط شرعية، مثل صيغِ التمويل بالمضاربة وبالمشاركة، وبالمرابحة والاستصناع والسَّلَم والإجارة، والمزارعة والمساقاة، ونحو ذلك، كما أن الشريعة الإسلامية حرّمت كافة عقود التمويل بالاستثمار القائمة على التمويل بالقروض بفائدة، والتي تُعتبر من الأسباب الرئيسية للأزمة المالية العالمية ، وحرّمت نظام المشتقات المالية، والتي تقوم على معاملات وهمية يسودها الغرر والجهالة، والتي اعتبرها فقهاء الاقتصاد الإسلامي من المقامرات المنهيِّ عنها شرعًا، فنظام المشتقات المالية الذي حرمته الشريعة الإسلامية، من أسباب الأزمة لأنه لا يتسبب في تنمية اقتصادية حقيقية، بل هو وسيلة من وسائل خلق النقود التي تُسبِّب التضخم وارتفاع الأسعار، كما يقود إلى أرذل الأخلاق، ناهيك عن الانهيار السريع في المؤسسات المالية التي تتعامل بمثل هذا النظام.

★★★